

Distr.: Limited  
8 March 2019  
Arabic  
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي  
الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية  
المنازعات بين المستثمرين والدول)  
الدورة السابعة والثلاثون  
نيويورك، ١-٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩

## الإصلاحات الممكنة في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

### ورقة مقدمة من حكومة تايلند

تستنسخ هذه المذكرة ورقة وردت في ٨ آذار/مارس ٢٠١٩، مقدمة من حكومة تايلند  
في سياق التحضير للدورة السابعة والثلاثين للفريق العامل الثالث. والورقة المذكورة مستنسخة  
في مرفق هذه المذكرة بالصيغة التي تلقتها بها الأمانة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المرفق

## أولاً- خطة العمل المقترحة

## ١- مقدمة

١- بناءً على المناقشة التي أجراها الفريق العامل الثالث في دورته السادسة والثلاثين، والتي دعا فيها الرئيس الدول الأعضاء/الجهات المعنية إلى تقديم خطة للمرحلة الثالثة من العمل، تودُ تايلند أن تقدم المقترح التالي لكي ينظر فيه الفريق العامل ويعلق عليه.

## ٢- اعتبارات مهمة لخطة العمل

٢- يتوقّف نجاح الفريق العامل على تنفيذ عملية شاملة وميسورة المنال ويمكن لجميع الدول أن تستعملها. وينبغي للفريق العامل أن يشجّع المشاركة الواسعة من جانب البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حدٍ سواء، لكي يتسنى مناقشة جميع الخيارات الممكنة للإصلاح في ضوء اختلاف التجارب بين البلدان.

٣- ويتّسم إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بالتعقّد. فهناك طائفة واسعة من المشاكل؛ وتتفاوت هذه المشاكل من حيث درجة خطورتها واتساع نطاقها ومدى إلحاحها. وسيكون لكل دولة، بناءً على تجربتها، رأيها الخاص بشأن طبيعة المشاكل القائمة، وآراء مختلفة بشأن كيفية حلها. وقد اقترحت طائفة واسعة من الحلول التي يمكن أن تعالج مشكلة واحدة أو مشاكل كثيرة بدرجات متفاوتة من النجاح. ولكن لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. ويجب على الدول أن تضع في اعتبارها أنّ أي حلول جديدة يمكن أيضاً أن تضيف مشاكل جديدة إلى المعادلة.

## ٣- خطة العمل الثلاثية الخطوات

٤- مع أخذ الاعتبار المذكورة آنفاً في الحسبان، تقترح تايلند خطة العمل التالية المكوّنة من ثلاث خطوات:

الخطوة ١: عرض المقترحات ومناقشتها

٥- يخصّص الفريق العامل وقتاً لجميع الدول لمناقشة خيارات الإصلاح. والسبيل الأنجع للمضي في ذلك هو أن يستند الحوار إلى مذكرة الأمانة الواردة في الوثيقة [A/CN.9/WG.III/WP.149](#). وينبغي أن ينظر الفريق العامل في كلّ شاغل من الشواغل المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وأن يناقش خيارات الإصلاح الأنسب. وينبغي أن تكون الخيارات المعروضة في هذه المرحلة في شكل مفاهيمي.

## الخطوة ٢: اختيار سبيل المضي قدماً

٦- حالما ينتهي تحليل كل من الشواغل، ينبغي للفريق العامل أن يبت في تحديد أفضل خيار (خيارات) للإصلاح بوجه عام، مع مراعاة المزايا والعيوب التي ينطوي عليها هذا الخيار (هذه الخيارات). ويمكن أن يكون سبيل المضي قدماً خياراً مستقلاً، أو مزيجاً من مقترحات مختلفة.

## الخطوة ٣: مناقشة خيارات الإصلاح

٧- يناقش الفريق العامل تفاصيل الخيار (الخيارات) الأكثر حظوةً بالاستحسان والأولوية. ويضع الفريق العامل خطة عمل أولية.

## ثانياً- خيارات الإصلاح الممكنة

### ١- مقدمة

٨- تهدف هذه الورقة إلى عرض آراء تايلند بشأن خيارات الإصلاح الرامية إلى معالجة الشواغل المتعلقة بنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وسوف تبحث هذه الورقة أولاً في المبادئ العامة التي يجب أن تكون العمود الفقري لأي عملية إصلاح ناجحة، ثم تقترح حلولاً على مستوى مفاهيمي بشأن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ هذه الإصلاحات. ويستند مقترح تايلند إلى تجربتها في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وليس القصد من هذا المقترح أن يكون شاملاً. وينبغي أن تُستخدم هذه المساهمة البناءة كأساس يمكن الاستناد إليه لعرض أفكار أخرى مقدمة من دول أخرى.

### ٢- مبادئ عامة بشأن الإصلاح المقترح لنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

#### الطابع العالمي والمرونة

٩- يجب أن تكون النتائج الناجمة التي يخلص إليها الفريق العامل ذات طابع عملي ونافعة لأكبر عدد ممكن من الدول. إذ سيصعب في المدى الطويل الحفاظ على استدامة أي حل لا يحظى بقبول واسع من جانب أغلبية الدول. ويهدف تعزيز نجاعة العمل المضطلع به، ينبغي للفريق العامل أن يبنى على الجهود الحالية وأن ينسّق مع منظمات دولية أخرى، مثل المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وينبغي أن يركز الفريق العامل جهوده على المشاكل الواسعة الانتشار، وعلى وضع حلول يمكن أن تحقق نجاحاً وتأثيراً فورياً. وترى تايلند، أن إيجاد حل عاجل بشأن تكاليف الإجراءات ومدتها يمثل مسألة ملحة بصورة خاصة للبلدان النامية.

#### "اللبّات الأساسية" للمستقبل

١٠- سوف يكون إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول عملية مُطوّلة ومعقّدة. ويهدف توفير موارد قيّمة، ينبغي لأي عمل يُضطلع به بشأن هذا الإصلاح أن يمثّل قدر الإمكان، جزءاً من "اللبّات الأساسية" التي سيستند إليها العمل المقبل. وينبغي أن تكون أي نتائج لهذا

العمل قابلة للتكيف بما يكفي للجمع بينها وبين الأعمال الأخرى التي سيُضطلع بها في المستقبل، وألا تستبعد تلك النتائج أيَّ خيارات ممكنة أخرى.

درء نشوء المنازعات بدلاً من التقاضي

١١- إنَّ خفض عدد المنازعات الاستثمارية يعني بالضرورة خفض عدد المشاكل المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وتؤمن تايلند بأفضلية القضاء على المشكلة في مهدها. ولا تزال الوكالات الحكومية المسؤولة عن المسائل المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في كثير من البلدان النامية تفتقر إلى الدراية الفنية اللازمة لإدراك أنَّ هناك منازعة على وشك النشوء، والأهم من ذلك، إدراك كيفية التعامل مع تلك المنازعات الوشيكة. كما أنَّ هناك فجوة معرفية قائمة بين الخبراء القانونيين الحكوميين والموظفين المسؤولين مباشرة عن اتخاذ تدابير يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بالتزامات تعاقدية. ويمكن لتضييق هذه الفجوة المعرفية أن يساهم إلى حد بعيد في خفض عدد قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

### ٣- مقترحات تايلند بشأن إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

١٢- في ضوء هذه المبادئ العامة، تؤدُّ تايلند أن تقترح من الناحية المفاهيمية أن تعمل الأونسيترال على ما يلي: (١) وضع قواعد جديدة صادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة التي تنطوي عليها قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول؛ و(٢) وضع مبادئ توجيهية بشأن درء نشوء المنازعات؛ و(٣) إنشاء مركز استشاري معني بقانون الاستثمار الدولي؛ و(٤) وضع بنود نموذجية بشأن أحكام موضوعية. وإذا ما رأت الأونسيترال أنَّ أيًّا من خيارات الإصلاح الواردة أعلاه ملائم، فسوف يلزم إجراء مناقشات بشأن التفاصيل الخاصة به في مرحلة لاحقة.

١٣- ولا تستبعد خيارات الإصلاح هذه خيارات الإصلاح الأخرى التي يمكن أن تتسم بطابع أشمل. فعلى عكس ذلك، يمكن أن تكون هذه "اللبّات الأساسية" بمثابة خطوات أولى قوية لأي إصلاحات شاملة في المستقبل. إلى جانب ذلك، ليس الغرض من هذه الورقة مناقشة عيوب أي مقترحات إصلاح أخرى. والأفضل أن تُترك هذه المناقشة لدورات الفريق العامل.

### ٣-١ قواعد صادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

١٤- يمكن لمجموعة قواعد جديدة صادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أن تعالج كثيراً من الشواغل الحالية بشأن تسوية تلك المنازعات. وتتسم قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بطابع فريد، وتتطلب مجموعة فريدة من القواعد لإدارتها على نحو ناجح. وتتعلق دعاوى تسوية تلك المنازعات بدول وبتدابير متخذة من جانب دول. وكثيراً ما تنطوي هذه الدعاوى على مسائل تتعلق بالسياسة العامة والمصلحة العامة، وهي مسائل لا يتناولها التحكيم التجاري. ويمكن لمجموعة جديدة من القواعد أن تراعي احتياجات الدول. فعلى سبيل المثال، من شأن الدول أن تكون بطيئة في اتخاذ القرارات، كما أنَّ عملية الميزنة صعبة ولا يمكن التنبؤ بها. وإلى جانب ذلك، هناك وكالات حكومية كثيرة تحتاج إلى فهم عملية

التحكيم والتصرف سريعاً قبل تعيين مستشار قانوني. ويجب أن تكون القواعد الصادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول موجزة وسهلة الفهم. وإضافة إلى ذلك، توجد المنازعات الاستثمارية في إطار نظام قانوني يشمل المستثمر والدولة المضيفة والدولة موطن المستثمر (ما دامت موافقة على الالتزامات التعاهدية). ويمكن لمجموعة فريدة من القواعد أن تلي احتياجات الأطراف المذكورة أعلاه بأكبر قدر من الفعالية وعلى نحو متوازن.

١٥- ويمكن للأحكام الأساسية للقواعد الصادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أن تبني على الصيغة الحالية لقواعد الأونسيترال للتحكيم وقواعد المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية. ونظراً لأن هذه القواعد الجديدة الصادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول تستند إلى قواعد قائمة، فهذا يعني أنه يمكن إنجاز تلك القواعد بسرعة، في حين أن البدء فيها من نقطة الصفر يعني، في الوقت نفسه، وجود حرية تامة لمعالجة الشواغل القائمة في هذه العملية الرامية إلى صقل القواعد. وينبغي أن تكفل الأحكام الأساسية لتلك القواعد الإدارة الفعالة لعملية التحكيم. وإلى جانب ذلك، يمكن أن تُصاغ القواعد الصادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول على نحو يسمح للدول باستخدام أحكام تلك القواعد في معالجة أي من شواغلها المتعلقة بعملية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول على النحو الذي تراه تلك الدول مناسباً. وينبغي أن تكون القواعد الصادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بمثابة "مجموعة أدوات" يمكن أن تستخدمها الدول حسب ما تراه مناسباً، على نحو ما سيجري تناوله بمزيد من التفصيل أدناه.

### ١-١-٣ - التكلفة والمدة

١٦- إجراءات إدارة التكاليف: تحتاج الدول إلى تبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف. ويتعلق أحد المجالات المحتملة للتغيير بتخطيط الميزانية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون هيئة التحكيم ملزمة بأن تستشير الأطراف بهدف تحديد ميزانية ثابتة/مقبولة للإجراءات. وإلى جانب ذلك، يمكن أن تقرر الأطراف منذ البداية وضع حد أقصى لأتعاب المحكمين قبل تعيينهم. كما يمكن للفريق العامل أن يستكشف الخيارات المتاحة بشأن ما إذا كان يمكن تنظيم مسألة أتعاب المستشارين على نحو ما.

١٧- الإطار الزمني المحدد مسبقاً/الإجراءات المعجلة: ينبغي تشجيع زيادة القدرة على التنبؤ بنتائج الإجراءات. ويمكن للأطراف أن تستفيد من وجود إطار زمني محدد مسبقاً للإجراءات. وهذا يتناقض مع الطابع الظرفي الذي تتسم به الجداول الزمنية لعمليات التحكيم في الوقت الراهن، من حيث كونها تُحدد في كل حالة على حدة، وهو ما يمكن أن يكون موضع مفاوضات مطولة بين الأطراف. ويمكن للقواعد الصادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أن ترسي إجراءً معجلاً اختياريًا يُستخدم حسب الاقتضاء. ويجب لأي قواعد بشأن الإجراءات المعجلة أن تأخذ في الاعتبار أن قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول عادة ما تكون معقدة وتنطوي على تعويضات كبيرة. وتفادياً لازدواجية العمل، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضاً المناقشة المضطلع بها في إطار الفريق العامل الثاني بشأن التحكيم المعجل.

١٨- **تنظيم التمويل من طرف ثالث:** ثمة حاجة إلى مزيد من الشفافية فيما يتعلق بالتمويل من طرف ثالث. ويمكن للقواعد الصادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أن تقضي بالإفصاح التام عن أي أطراف ثالثة ممولة وتفاصيل اتفاقات التمويل، إذا استُصوب ذلك. ويمكن لتلك القواعد أيضاً أن ترسي مزيداً من التفاصيل بشأن تنظيم التمويل من طرف ثالث، حسبما يرى ملائماً. ويتسم هذا التنظيم بأهمية خاصة في الحالات التي يُحتمل أن تنطوي على تضارب في المصالح بين المحكّمين والأطراف الثالثة الممولة.

١٩- **المبادئ المتعلقة بتوزيع التكاليف:** تحتاج أطراف المنازعة إلى الوضوح بشأن مسألتَي المسؤولية وتوزيع التكاليف. ويمكن للقواعد الصادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أن توفر درجة أكبر من التيقن في هذا الصدد بتحديد كيفية توزيع التكاليف في بداية المنازعة، سواءً من خلال أحكام خاصة أو وفقاً لما تقرره هيئة التحكيم. ويمكن للدول تخطيط ميزانياتها بناء على ذلك.

### ٢-١-٣- التحكيم ومتخذو القرارات في سياق تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول: التعيين وضمان الاستقلالية والمسائل ذات الصلة

٢٠- يمكن للقواعد الصادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أن تساعد على معالجة الشواغل المتعلقة بالمحكّمين ضماناً لشرعية نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ويمكن صياغة أحكام أوضح لسد أي ثغرات في القواعد الموجودة، بما في ذلك تنظيم مسألة ازدواجية المهام. ويمكن لتلك القواعد أن تربط اختيار المحكّمين بقائمة محدّدة بأسمائهم. وليس من الضروري أن تكون هذه القائمة مستفيضة، ولكن ينبغي أن تركز على أسماء محكّمين معروفين متخصصين في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ويمكن لهذه القائمة أيضاً أن تأخذ في الاعتبار التوازن بين الجنسين والتوزع الجغرافي، والموازنة بين محكّمين من البلدان النامية ومحكّمين من البلدان المتقدّمة. ويمكن لهذه القائمة الجديدة أن تساعد على جلب خبراء قانونيين جدد إلى دائرة المحكّمين القائمة بالفعل. وإلى جانب ذلك، يمكن أن تكون هناك أفكار مبتكرة أخرى مقدّمة لمعالجة شواغل قائمة بشأن اختيار المحكّمين، مثل إشراك الدول في عملية اختيار المحكّمين المدرجين في القائمة؛ والتناوب الإلزامي لأسماء المحكّمين بإضافتها إلى القائمة وحذفها منها؛ أو في حالة أي هيئة تحكيم معينة، اشتراط أن يُختار عدد من المحكّمين من القائمة ويُعيّن عدد آخر منهم من جانب الأطراف.

٢١- وفيما يتعلق بسلوك المحكّمين، يمكن للفريق العامل أن يستكشف إمكانية وضع مدونة لقواعد سلوك المحكّمين يمكن إدراجها في القواعد الصادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ويمكن أن تتضمن مدونة قواعد السلوك الجديدة قواعد تفرضها الدول على المحكّمين تنظّم الأخلاقيات وازدواجية المهام ووضع حد أقصى للأتعاب. ومن شأن مجموعة جديدة من المعايير أن تستفيد من إدراك خصائص المنازعات الاستثمارية. وكحد أدنى، ينبغي أن تنص مدونة قواعد السلوك على التزامات خاصة بالإفصاح، والأنشطة الخارجية المسموح بها، وواجبات المحكّمين فيما يخص تجنب مظاهر عدم الأمانة أو التحيز.

### ٣-١-٣- اتساق قرارات التحكيم وتماسكها والقدرة على التنبؤ بها وصحتها

٢٢- يمكن للقواعد الصادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أن تحل مسألة التضارب غير المبرر في تفسير أحكام المعاهدات الاستثمارية نفسها من خلال توفير تفسير مشترك لتلك الأحكام. ومن شأن هذه الآلية أن تتيح زيادة مشاركة الدولة موطن المستثمر. وفيما يتعلق بالدول التي تقدّر قيمة الاستقرار والقدرة على التنبؤ بنتائج التحكيم، يمكن للقواعد الجديدة أن تجعل التفسيرات المشتركة لأحكام المعاهدات ملزمة لهيئات التحكيم.

٢٣- وإلى جانب ذلك، يمكن أن تتاح للدول الأطراف في معاهدة معينة إمكانية التحديد المشترك لنطاق القانون أو المبادئ التي ستتبعها هيئة التحكيم لضمان تفسير المعاهدة على النحو المقصود من قبل واضعيها.

### ٣-١-٤- الآليات البديلة لتسوية المنازعات

٢٤- ركّز الفريق العامل حتى الآن على عمله بشأن إصلاح التحكيم بين المستثمرين والدول. بيد أن تايلند ترى أنه يجب أيضاً تناول الشواغل الحالية بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من خلال آليات بديلة لتسوية المنازعات. ويمكن أن تكون هناك أحكام مفصلة بشأن التوفيق والوساطة بين المستثمرين والدول، سواء ضمن نطاق القواعد الصادرة عن الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أو كوثيقة منفصلة. ويمكن أيضاً لقواعد الآليات البديلة لتسوية المنازعات أن تشمل إطاراً إجرائياً يجمع بين عمليات قضائية وغير قضائية، وهو ما يشار إليه بالأسلوب الهجين أو المختلط في تسوية المنازعات.

### ٣-٢- مبادئ توجيهية بشأن درء نشوء المنازعات

٢٥- يمكن خفض تكلفة عملية التحكيم ومدّها إذا كانت الدول مستعدة لذلك. ويمكن للفريق العامل أن يبني على العمل الحالي المضطلع به في محافل أخرى، وأن يشرع في صياغة مبادئ توجيهية بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول أن تدير المنازعات الاستثمارية. ويمكن لهذه المبادئ التوجيهية أن تمثل منصة للدول لتبادل تجاربها وممارساتها الجيدة ودرايتها الفنية، ويمكن أن تشمل ما يلي:

(أ) مرحلة التفاوض: ما الذي يمكن لواضعي المعاهدة فعله لدرء نشوء المنازعات أو إدارتها على النحو الأفضل. ويمكن أن تتناول أحكام المعاهدة طائفة واسعة من المسائل؛

(ب) تشجيع الحوار: كيف يمكن تشجيع الحوار بين الدول المضيفة والمستثمرين الأجانب درء منع تفاقم الخلافات وتحولها إلى منازعات حقيقية؛

(ج) الآليات المحلية لإدارة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول: ماهي أفضل الممارسات الرامية إلى درء نشوء المنازعات، أو التعامل مع المنازعات الوشيكة، أو إدارة وتسوية المنازعات عند نشوئها؛

(د) مرحلة ما قبل التحكيم: ما إذا كان يمكن للدول أن تستخدم وسائل بديلة لتسوية المنازعات، ومتى وكيف.

### ٣-٣- إنشاء مركز استشاري معني بقانون الاستثمار الدولي

٢٦- قد تكون هناك بلدان نامية غير قادرة على معالجة المنازعات الاستثمارية معالجة فعالة بسبب نقص الموارد والقدرات المؤسسية. ويمكن أن تُعالج هذه المشكلة عن طريق إنشاء مركز استشاري معني بقانون الاستثمار الدولي. وعلى غرار مهام المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية، يمكن للمركز الاستشاري المعني بقانون الاستثمار الدولي أن يقدم إلى الدول مشورة قانونية بشأن قانون الاستثمار قبل نشوء المنازعة، وأن يعمل كمستشار قانوني لها عند نشوء المنازعة. وإلى جانب ذلك، يمكن للمركز الاستشاري أيضاً أن يساعد الدول في بناء القدرات وتبادل الممارسات الفضلى.

٢٧- وتذكر تايلند أنه كانت هناك جهود سابقة بذلت لمحاولة إنشاء مركز استشاري من هذا القبيل. ولا يزال هناك العديد من المسائل التي تحتاج إلى معالجة: منها تمويل المركز الاستشاري، وتيسر الحصول على خدماته، والهيكل القانوني الداعم له. غير أنه بالنظر إلى عدد الجهات المعنية المثلثة في الفريق العامل الثالث، فإن الأونسيترال هي المنصة المثلى للمضي قدماً في هذه المسألة واستكشاف خيارات مبتكرة بشأنها.

### ٣-٤- وضع بنود نموذجية بشأن أحكام موضوعية

٢٨- على الرغم من أن الفريق العامل قرّر تركيز عمله على المسائل الإجرائية، فإن تايلند ترى أنه ينبغي للفريق العامل أن يظل منفتحاً إزاء إمكانية إدخال إصلاحات بشأن المسائل الموضوعية. إذ كثيراً ما تكون الجوانب الموضوعية والإجرائية لنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول متداخلة تداخلاً وثيقاً، ومن ثم يمكن إدخال إصلاحات في هذين المجالين معاً.

٢٩- وتتمثل الأعمال الممكنة في تقديم إرشادات إلى الدول بشأن كيفية صياغة أحكام المعاهدات بمزيد من الدقة والوضوح. ويمكن للأونسيترال أن تبني على العمل الحالي المضطلع به في محافل أخرى، وأن تضع بنوداً نموذجية بشأن أحكام موضوعية مختلفة يمكن للدول عندئذ أن تدرجها في معاهداتها الاستثمارية الثنائية النموذجية، أو أن تستخدمها كصيغة أولى عند التفاوض على اتفاقات استثمارية دولية. ويمكن أن يكون هناك أكثر من بند نموذجي بشأن مسألة موضوعية معينة من أجل تجسيد التباين في الخيارات السياسية الأصلية فيما يتعلق بمعيار حماية الاستثمار. ويمكن للبنود النموذجية بشأن الأحكام الموضوعية أن تحدّ من تجزؤ قانون الاستثمار الدولي، وأن تضمن اتساق قرارات التحكيم وتماسكها والقدرة على التنبؤ بها.